

المياومون يواصلون اعتصامهم ومبنى كهرباء لبنان في عهدة القوى الأمنية

قزي: لقرار يوائهم بين حقوقهم وحاجات المؤسسة



قزي مستقبلاً وقدماً من المياومون

واصل مياومو مؤسسة كهرباء لبنان اعتصامهم داخل مبنى مؤسسة كهرباء لبنان مانعين الموظفين من الدخول إلى مكاتبهم. وردا على ما ورد في المؤتمر الصحافي لوزير الطاقة والمياه ارتور نظريان بأن الاعتصامات تعيق قيام أمين سر لجنة المياومين بلال باجوق «أن المياومين يقدمون كل التسهيلات لموظفي التنسيق والعمليات في المؤسسة للقيام بإصلاح الأعطال المرورية التي تعترض»، مشيراً إلى أن «الاعتصام لا يشمل هؤلاء الموظفين، بل إن المياومين يقومون بمساعدتهم وتسهيل عملهم».

قزي

وعرض وفد من المياومين آخر مستجدات المشكلة القائمة بينهم وبين إدارة المؤسسة، مع وزير العمل سجحان قزي الذي أشار إلى أن «على المياومين تقييم مسيرتهم واتخاذ القرار المناسب الذي يوائهم بين حقوقهم وحاجات المؤسسة الموضوعية والطبيعية». ولفت إلى أنه ليس وسيطاً في هذه القضية «لكن مسؤوليتي كوزير للعمل، تفرض عليّ بغض النظر عن أحقية أو عدم أحقية مطالب هؤلاء ورفض أي تهديد للعامل». وأضاف قزي: «اتفقتي على كل المعنيين بهذا الملف التصرف بحكمة وروية بعيداً عن المصالح الشخصية والخلافات السياسية لصالح للمصلحة وهذه المؤسسة الأساسية في حياة اللبنانيين والمصلحة المياومين الذين يستحقون التقدم إلى مبرارة مجلس الخدمة المدنية». وأعلن في وقت لاحق أنه أجرى اتصالاً بوزير الطاقة آرتور نظريان، وآخر برئيس مجلس إدارة المؤسسة ومديرها العام كمال الحايك، واطلعها على أجواء لقاؤه مع الوفد. وقال: «أبديت الحايك استعداداً للحوار مع المياومين لحل هذا الملف بما يحفظ كرامة الجميع ومصحة المؤسسة».

كهرباء لبنان

ودعت مؤسسة كهرباء لبنان إلى إخلاء المبنى المركزي للمؤسسة من المستخدمين وطلب من القوى الأمنية استلام الأمن في المبنى. وجاء في بيان من المؤسسة: «حيث أنّ إقفال أبواب المؤسسة يشكل مخالفة صريحة للقانون، ويؤدي إلى توقف قسري للعمل في كل مكاتب المبنى المركزي للمؤسسة وبالتالي تعذر الحصول على المستندات والمعلومات والمعدات الضرورية لسير العمل، وبعد أخذ العلم بعدم قدرة القوى الأمنية على تأمين الدخول والخروج بطريقة سليمة إلى مبنى المؤسسة الرئيسي في كورنيش النهر وفي دوائر المؤسسة التي واجهت الوضع نفسه، وبعد التنويه بالوحدة المميزة والمتعاقد والتكامل بين جميع المستخدمين والمتلقي حول قرارات الإدارة في ظل هذه الظروف الصعبة، اتخذ مجلس الإدارة بإجماع أعضائه القرار التالي:

القرار التالي:
اعتبار مبنى مؤسسة كهرباء لبنان

الرئيسي في كورنيش النهر ودوائر المؤسسة التي تواجه الوضع نفسه بصفة محتلة، وعدم إمكانية قيام المؤسسة ومستخدميها بالمهام المنوطة بهم وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. وعليه، الطلب إلى المديرية العامة - المديرية العامة - أمام الجهات القضائية المختصة من جهة أخرى. التمتني على وزير الطاقة والمياه عرض موضوع الأزمة الحالية التي تعاني منها مؤسسة كهرباء لبنان، نتيجة الاعتداءات التي تتعرض لها من قبل بعض عمال غب الطلب وجباة الإجراء السابقين فيها، على مقام مجلس الوزراء لوضعه بصورة هذا الواقع الذي يعطل تسير العمل في مؤسسة عامة ويهدد إدارتها ومستخدميها ويعرض سلامة الاستثمار فيها للخطر.

عمال ومستخدمو الكهرباء

واعلنت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان في بيان، إعطائه مهلة لمجلس الوزراء لحل هذه المعضلة، مهددة بالاحتجاج بمعمل الذوق الحراري.

البناء

بالجوء إلى التصعيد. وجاء في البيان: «انطلاقاً من المذكرة التنفيذية لمجلس الإدارة بتاريخ 2014/8/25 الذي أسهب على طلب مجلس الإدارة في المادة الثامنة من معالي وزير الطاقة والمياه طرح موضوع الكهرباء في اجتماعها الدوري الذي عقده في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر أمس (أول من أمس) في مقر النقابة إعطاء مهلة لمجلس الوزراء لحل هذه المعضلة، والإفانّ النقابة تجد نفسها مضطرة بعد اجتماع مجلس الوزراء لعدم إيجاد حل لهذا الوضع الشاذ لعقد اجتماع طارئ نهار الجمعة الموافق 2014/8/29 الساعة التاسعة صباحاً وإعلان خطوات لاحقة ومنها الإضراب للأسباب التالية: فتح مداخل المؤسسة كافة للعامل والمستخدمين لمزاولة عملهم كالمعتاد، دفع رواتب العمال والمستخدمين وملحقاتها وترقيع ملاك المؤسسة من الفئات الخامسة وما فوق انطلاقاً من قانون تثبيت المياومين وجباة الإجراء».

مياومو صور

وعلى صعيد المناطق، استمرّ المياومون في شركة كهرباء لبنان أمام مدخلها الرئيسي وسط انتشار لقوى الأمن الداخلي. وأكد مسؤول الجنوب في لجنة المياومين على سعد أنّ «التهديد الذي يصعبه أمن من بعضهم لن يحذ من تحركاتنا ولن يفتني من عزيمتنا». وقال: «من يتحدث عن مطالب قطعنا أوصاف: «لبنان ربما لن يكون بدأ صناعة قطاعات أخرى لا تكفي لبناء اقتصاد متين في بلد كلبان». وأضاف: «لبنان ربما لن يكون بدأ صناعة قطاعات أخرى لا تكفي لبناء اقتصاد متين في بلد كلبان».

أشار وزير المال علي حسن خليل إلى «الحاجة الجدية لإرساء قواعد شراكة بين الوزارات المعنية والقطاعات المنتجة في التقرير وفي التنفيذ ومتابعة التنفيذ حفاظاً على استمرار عمل مؤسساتنا الاقتصادية التي تشكل أساس واستمرار أي بلد». وأشار خليل خلال استقباله أمس، وزير الصناعة حسين الحاج حسن مع وفد من جمعية الصناعيين برئاسة فادي الجميل إلى وجود خلل كبير «في منظومة اقتصادنا» حيث إن قطاعات على حساب قطاعات أخرى، من هنا يمكن أن نرى أن هذا الخلل البنوي ترك أثراً كبيراً على القطاعات الأساسية التي تؤمّن استقرار الصناعة والزراعة على حساب قطاعات أخرى لا تكفي لبناء اقتصاد متين في بلد كلبان». وأضاف: «لبنان ربما لن يكون بدأ صناعة قطاعات أخرى لا تكفي لبناء اقتصاد متين في بلد كلبان».

استنذها أو أي قضية سطرخ أمامنا يجب أن ننظر إليها بمنظار شامل وقادر على أن يوازن بين احتياجات الدولة وإمكاناتها وبين الحاجة إلى تطوير القطاعات. واعتبر أنّ «الموضوع اليوم لا يرتبط بمشكلة معينة أو بصنع معين بقدر ما يرتبط بتأمين الاستقرار الاجتماعي في المناطق وفي تأمين فرص العمل والظروف الأنسب لتريحة واسعة من المواطنين الذين يستفيدون من هذا القطاع، وهذا الأمر له كلفته سواء في القرار أو عند التنفيذ».

الحاج حسن

من جهته، قال الحاج حسن: «ما نطرحة اليوم وما ناديت به في مجلس الوزراء، أن لا صناعة في أي بلد في العالم إلا بوجود ثلاث سياسات، وهي عندما تمتلك الدولة موارد طبيعية كبيرة كالبتروول والمعادن والغاز وغابات ومناجم». وأضاف: «أما في حالتنا إلى الآن ونحن لدينا موارد طبيعية لا نعرف أن نستفيد منها، أو في سياسة حثائية أو في سياسة الدعم، وأنا أفهم أنّ الدعم لا يكون متوفراً نتيجة الواقع المالي للدولة،



خليل والحاج حسن خلال مؤتمرهما الصحافي (تتوز)

لكن هناك سياسة أخرى وبدانا بها اليوم عندما تلقينا مراسلة أرسلها وزير المال إلى مجلس شوري الدولة وهي عبارة عن مشروع مرسوم بتطبيق القانون المتعلق بإبقاء الصناعيين 50 في المئة من ضريبة الدخل وعلى ضريبة الأرباح من اليوم ترسم سياسة صناعية وسبق لنا أن نتحدثنا مع وزير الاقتصاد والصحة واليوم في وزارة المال في إطار رؤية متكاملة للصناعة في البلد». وأشار الحاج حسن إلى أنّ «هناك عجزاً في ميزاننا التجاري بين الصادرات والواردات والذي قد يصل إلى 17 مليار دولار. إنه رقم قياسي خطير في الوقت نفسه على المستوى الاقتصادي». وقال: «يجب تعزيز الصادرات والواردات والذي قد يصل إلى 17 مليار دولار. إنه رقم قياسي خطير في الوقت نفسه على المستوى الاقتصادي». وقال: «يجب تعزيز الصادرات والواردات والذي قد يصل إلى 17 مليار دولار. إنه رقم قياسي خطير في الوقت نفسه على المستوى الاقتصادي».

مؤشر بنك بيبولس و «الأميركية» ثقة المستهلك

غبريل: نحتاج إلى صدمة إيجابية

أطلق «بنك بيبولس» أمس، بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت ومن خلال «كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال»، نتائج مؤشر بنك بيبولس والجامعة الأميركية في بيروت لثقة المستهلك في لبنان، للنصف الأول من العام 2014. وظهرت النتائج أنّ المؤشر ارتفع قليلاً في كانون الثاني وشباط ويونير أسرع في آذار ونيسان، فيما انخفض في أيار وحزيران من عام 2014. وبلغ المؤشر 37.3 نقطة نيسان 2014، مسجلاً بذلك أعلى مستوى له منذ أيلول 2012. وارتفع بنسبة 10 في المئة في الفصل الأول إلى معدل شهري بلغ 31 نقطة، وبنسبة 15 في المئة إلى معدل شهري بلغ 35.7 نقطة في الفصل الثاني من السنة. وبدلك، سجل المؤشر أول ارتفاع متتال على صعيد فصلي منذ الفصل الأول والثاني من عام 2011. كما سجل معدلاً شهرياً بلغ 33.4 نقطة في النصف الأول من عام 2014، متقدماً بنسبة 16.5 في المئة عن النصف الثاني من عام 2013.

وأشار غبريل إلى أنّ «الثقة المستهلك أصبحت أضعف من سابقتها، مقارنة بنظرته إلى أوضاعه الحالية، خلال النصف الأول من العام 2014. ويختلف هذا عن الاتجاهات السابقة حين كانت توقعات المستهلك اللبناني حياياً أوضاعه المستقبلية أكثر تفاؤلاً مقارنة بنظرته تجاه أوضاعه الحالية، الأمر الذي يعكس قلق المستهلك اللبناني وعمق تشاؤمه». وأشار غبريل إلى أنّ «الثقة المستهلك أصبحت أضعف من سابقتها، مقارنة بنظرته إلى أوضاعه الحالية، خلال النصف الأول من العام 2014. ويختلف هذا عن الاتجاهات السابقة حين كانت توقعات المستهلك اللبناني حياياً أوضاعه المستقبلية أكثر تفاؤلاً مقارنة بنظرته تجاه أوضاعه الحالية، الأمر الذي يعكس قلق المستهلك اللبناني وعمق تشاؤمه».

وأشار غبريل إلى أنّ «الثقة المستهلك أصبحت أضعف من سابقتها، مقارنة بنظرته إلى أوضاعه الحالية، خلال النصف الأول من العام 2014. ويختلف هذا عن الاتجاهات السابقة حين كانت توقعات المستهلك اللبناني حياياً أوضاعه المستقبلية أكثر تفاؤلاً مقارنة بنظرته تجاه أوضاعه الحالية، الأمر الذي يعكس قلق المستهلك اللبناني وعمق تشاؤمه».

لجنة الأشغال أنهت درس

اقتراح قانون طابع السير

أنهت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه درس اقتراح قانون طابع السير على ضوء التعديلات التي أقرتها اللجنة الفرعية. خلال جلسة عقدتها صباح أمس برئاسة النائب محمد قباقي. وأشار قباقي بعد الجلسة إلى أنّ «اللجنة أكلت اقتراح قانون طابع السير على ضوء التعديلات التي أقرتها اللجنة الفرعية وبالتالي أصبح الاقتراح جاهزاً للتحويل إلى الهيئة العامة».

وقال: «عند مناقشة المرسوم الرقم 130 الرامي لإنشاء طرق بما فيها الصيانة والاستعمال والدراسات قال لنا مندوب وزارة المال ومندوب وزارة الأشغال أنّ الحكومة يصدر استرداد مشروع القانون لكن لم يصلنا شراً حتى الآن، وبالتالي تمّ النقاش حول مضمون المرسوم ومضمون الطرق الموزع تنفيذها في المناطق واستمعنا إلى مطالب نواب عكار والهرمل، وطلبنا من نواب المناطق إرسال كتاب بعنايتهم لنقوم بمتابعتها مع الجهات المعنية». وأضاف: «طرحنا شخصياً أمام اللجنة، من خارج جدول الأعمال، المشروع الذي أرسله إلينا ملقياً التأثير المدني وعلى ضوء المعلومات المتاحة بخصوص سحب المياه من البحر باتجاه شكا، ستعقد جلسة قريبة من أجل مناقشة هذا المشروع وسواء من المشاريع التي اعدت بهذا الخصوص».

مياه بيروت: للإبلاغ عن المدّعين

من أصحاب الصهاريج

أكدت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان أنها لا تسمح إطلاقاً لأصحاب الصهاريج بتعبئة المياد من مصادرها، وطلبت المواطنين بإبلاغها عن أي صهريج يدعى صاحبه أنّ مصدر المياد التي يوزعها هو من المؤسسة لتقوم بالتحقيق والإجراء اللازم.

الذهب يرتفع إلى 1289.30 دولار

قفز الذهب نحو 1 في المئة أمس، بعد أن أوقد اختراق مستوى 1280 دولاراً شرارة عمليات شراء بفعل العوامل الفنية، لكنّ المكاسب قد تتقلص بفعل ارتفاع الدولار الأميركي وموجات صعود في الأسهم. ولم تغز التوترات بين روسيا وأوكرانيا والعنف في الشرق الأوسط طلباً قوياً من المستثمرين حتى الآن، لكنّ بعض صناع الحلي بدأوا يشترون المعدن بعد نزول الأسعار عن مستوى 1300 دولار. وارتفع السعر الفوري للذهب إلى أعلى مستوى للجلسة مسجلاً 1290.80 دولار للافوقية (الأونصة) وبحلول الساعة 07:21 بتوقيت غرينتش بلغ 1289.30 دولار في 21 آب وسط تكهات برقع أسعار الفائدة الأميركية. وارتفعت عقود الذهب الأميركية 11.60 دولار إلى 1290.50 دولار للافوقية. وتقدمت الفضة في المعاملات القوية 0.83 في المئة إلى 19.50 دولار للافوقية. وصعد البلاتين 0.82 في المئة ليسجل 1422.74 دولار، بينما هبط البلابديوم 0.29 في المئة إلى 885.40 دولار للافوقية.

نقابة المستشفيات تناشد

وزير المال تسديد مستحقاتها

أكدت نقابة المستشفيات الالتزام الكلي في تادية واجباتها على أكل وجه كما كانت حتى في أدق الظروف. كما ناشدت الهيئات الضامنة الرسمية الإسراع في إنجاز المعاملات الإدارية تنفيذاً للعقد المبرمة بينها وبين المستشفيات.

وقوم مجلس النقابة خلال اجتماع الدوري أمس برئاسة النقيب سليمان هارون، «مسار الاتصالات مع كافة المعنيين في الشأن الصحي من أجل حل المشاكل التي يعاني منها القطاع نتيجة تقادم أزمة مستحقاتها بدمّة الهيئات الضامنة الرسمية، والتي تردت سلباً على أداء الخدمات واستمرارية بعض المستشفيات في تحمل مسؤولياتها». وبحسب بيان صدر عن المجتمعين، قرّر المجلس «مناشدة الهيئات الضامنة الرسمية الإسراع في إنجاز المعاملات الإدارية تنفيذاً للعقد المبرمة بينها وبين المستشفيات وكذلك مناقشة معالي وزير المال علي حسن خليل الذي لخصنا منه دائماً كل تفهم وتجاوب كي نعيد إلى: أولاً: تسديد 1200 مليار ليرة بموجب سندات خزينة وفق القانون 225 الصادر في 22/10/2012. ثانياً: صرف جداول المستحقات المرسله من الجهات

نشطات اقتصادية



حرب مجتمعاً إلى شركتي الخلوي

لأنها تنعكس إيجاباً على الأمور الأخرى». وأطلق وزير الجيثة محمد المشوق في زحلة أمس، مشروع الدعم التقني والمالي الذي تقدمه الوزارة للمؤسسات الصناعية كفرنديان وعدد من البلديات.

ناقش وزير الاتصالات بطرس حرب في اجتماع مطول ترأسه قبل ظهر أمس مع مديري شركتي «تاتش» و«الف»، ومهندسين وفنيين من الشركتين، تقريريهما عن أسباب ترددي خدمة الخليوي في الفترة الأخيرة. وجرى عرض تفصيلي للمشاكل التي تعترض مستخدمي الخليوي وأسباب هذه المشاكل، كما تمّ عرض طرق المعالجة.

استقبل وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعبي، في مكتبه أمس، وزير الصناعة حسين الحاج حسن، وبحث معه في شؤون إئتمانية لمنطقة البقاع والأوضاع الراهنة في البلاد والمنطقة.

شقيير: الصناعات الغذائية تحقق تقدماً ملموساً



شقيير ووفد من النقابة

أكد رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير أهمية الصناعات الغذائية الاستراتيجية، مشدداً: «على ضرورة توفير كل الدعم اللازم لهذا القطاع خصوصاً أنه يحقق تقدماً ملموساً وتوسعاً كبيراً في الخارج». وأشار شقيير خلال استقباله الغذائية في لبنان برئاسة منير المسباط، إلى أنّ «الصناعات الغذائية اللبنانية ستكون في مقدمة الصناعات اللبنانية في المستقبل، لأنّ الغذاء اللبناني لا يمكن أن يصنع بالميزات الجيدة والأصليّة إلا في لبنان، كما أنّ المطبخ اللبناني يشهد توسعاً ملمولاً في كل أنحاء العالم».

وتحدث عن قرار السلطات الروسية منع استيراد المنتجات الغذائية من أميركا والاتحاد الأوروبي، لافتاً إلى «أنه يتابع هذا الموضوع مع أكثر من جهة لتمكين لبنان من الاستفادة من هذه الفرصة

لزيادة صادراتنا إلى روسيا»، داعياً نقابة أصحاب الصناعات الغذائية «إلى مواكبة هذا الموضوع بما يعود بالفائدة على مؤسسات القطاع». بدوره، قدم الوفد شرحاً مفصلاً عن أوضاع الصناعات الغذائية والتحديات التي تواجهها لا سيما على مستوى ارتفاع تكلفة الإنتاج، مشدداً: «على ضرورة أن تأخذ الصناعات الغذائية اللبنانية،

على صدمه وضعها لدعم المؤسسات الصناعية المصانع القائمة وليس فقط تلك التي يتم إنشاؤها حديثاً». ولقت المساط إلى التوسع الكبير الذي يحقّه المطبخ اللبناني في الخارج، وبقده وصول اليوم إلى الهند، وهذا الأمر من شأنه زيادة الطلب على الصناعات الغذائية اللبنانية».